عنوان المحاضرة : عناصر التحقيق : العنوان - المؤلف - نسبة العنوان إلى المؤلف – المتن.

إعداد الأستاذة : مصمودي دليلة

عناصر المحاضرة :

***تمهيد .**

***أولا : السمات المادية والأثر الفني للمخطوط العربي الاسلامي .**

***ثانيا : المبادئ العامة لتحقيق المخطوط.**

ثالثا : عناصر تحقيق المخطوط : تحقيق عنوان الكتاب، تحقيق اسم المؤلف، تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه، تحقيق متن المخطوط، خطر

****

- **تمهيد :** بعد أن يتعرف الطالب أو المحقق على مكان وجود مخطوطته ، يجب عليه أن يعلم مسبقا أن لهذه المخطوطة سمات مادية وأخرى فنية يمتاز بها هذا النوع من التأليف .وهو ما سيستشعره .أثناء تحقيقه ، تحقيق محدد المبادئ الواجب السير وفقها ، مضبوط العناصر المعمول عليها والمتمثلة في تحقيق العنوان - تحقيق المؤلف - تحقيق نسبة العنوان إلى المؤلف – تحقيق المتن.

أولا : السمات المادية والأثر الفني للمخطوط العربي الاسلامي :

يتفرد المخطوط العربي والاسلامي بمجموعة من السمات المادية والملامح الفنية والجمالية التي تجعله متميزا عن غيره من مخطوطات الموروث العالمي .

أ/ السمات المادية للمخطوط العربي الاسلامي :

أ/أ **أبعاد المخطوط :** لم يكن للمخطوطات قديما أحجام ثابتة، على النحو المعمول به في أيامنا الحاضرة في الكتب المطبوعة بمقاييس معلومة نتيجة صناعة الورق المنظمة الآن، كذلك لم يكن محتما (في القرون الأولى خصوصاً) أن تتساوى أوراق المخطوط الواحد، ولو صادفنا بعد ذلك حرصا متزايدا على هذا التساوي.[1]

أ/ب صفحة العنوان : تدل أقدم المخطوطات التي وصلت إلينا على أن العرب لم يعرفوا صفحة العنوان في أول عهدهم بصناعة الكتب، وأن عنوان الكتاب واسم مؤلفه كانا يردان في مقدمة الكتاب بعد قسط كبير من الكلام، أو كانا يأتيان في

[1] نجوى الحسيني ومحمد قبيسي، الأصول المنهجية لكتابة البحث العلمي ، مؤسسة الرحاب الحديثة ،بيروت ، لبنان،ط1، 2016/2015، ص31.

نهاية المخطوط، ولن يكن العنوان الوارد في المقدمة يتميز عن النص بخطه أو بلون مداده. ثم رأوا بعد ذلك أن يميزوه بلون مخالف لمداد الكتابة، فكتبوه باللون الأحمر في معظم الحالات. إن الأمر ذاته حدث بالنسبة إلى عناوين الفصول والعناوين الجانبية، فهي لم تكن تختلف عن بقية النص في نوع الخط أو حجمه أو لون مداده، ولم يكن يميزها إلا أنها تكتب في وسط السطر. ثم أخذوا بعد ذلك يخصون العناوين بحروف أكبر، وكان الخط الكوفي هو. أما في المرحلة التالية فقد تميزت العناوين بلون مغاير للون المداد الذي كتب به النص .وكان اللون الأحمر هو اللون المفضل في الكتب، بينما كان الذهب هو المستحب عادة في كتابة أسماء السور في المصاحف. ولعل السبب في عدم تخصيصهم سطرا أو صفحة للعناوين يكمن في رغبتهم باستغلال كل المساحة، نظرا لارتفاع ثمن البردي والرق ثم الورق.[1]

أ/ج الاستهلال : يجسد الاستهلال الهدف من تأليف الكتاب ومحتوياته أحيانا، أو يبين المصادر التي اعتمد عليها المؤلف في كتابة مؤلفه، ثم يذكر اسمه، والموضوع الذي اختاره .يقول د. الحلوجي: إن الاستهلال كان يؤدي ثلاثة من أغراض الكتاب المطبوع في عصرنا الحاضر وهي :أ- صفحة العنوان .ب- قائمة المحتويات .ت- مقدمة الكتاب. كذلك فقد أضيفت قائمة المصادر في بعض المخطوطات، وهذه الأخيرة قصد بها إعطاء قدر كبير للكتاب من حيث اعتماده على مصادر أخرى، وهي تفيد من يريد الاستزادة من المادة العلمية في هذا الموضوع.[2]

أ/د مسطرة المخطوط : لم يعتمد العرب معدلاً ثابتا لعدد السطور في الصفحة الواحدة، بل كان عدد السطور يختلف أحيانا من صفحة إلى أخرى في المخطوط الواحد، وإن كان المعدل هو في القطع الكبيرة 20 -25ٍسطرا وفي القطع المتوسطة 20- 15ٍسطرا وفي القطع الصغرية 12 -15 سطراً. وأغلب الظن أن النساخين لم يكونوا يسطرون أوراق المخطوط قبل البدء بالكتابة حتى يتحكموا في عدد السطور واستوائها، وإذا حدث ذلك في المخطوطات الصغيرة والمتوسطة، فإنه لم يحدث في المخطوطات الضخمة الحجم. لقد كان يطلب من الكاتب أن تكون رؤوس السطور وأواخرها متوازية، وأن تكون المسافة بينها واحدة؛ تزاد عند الانتقال من فكرة إلى فكرة أو من موضوع إلى موضوع ، وكوسيلة من وسائل ضبط نهايات السطور كانوا يستعملون المد أو المط في الكتابة..وكان المد يستعمل عادة إما لتحسين كلمة "محمد" أو إزالة إشكال كما في "سبع" أو إتمام سطر نحو "العلم" كما يقول "ابن شيث القرشي " ومع هذا فقد كان يطلب إلى الكتاب أن يقتصدوا في استعمال المد أو المط قدر الإمكان، وألا يكرروه في سطرين متتالين ، وأن يتجنبوه في أوائل السطور على وجه الخصوص، ولم يكن المد مستحبا إلا في الخط الذي تقارب سطوره الكلمات التي لا تقل عن أربعة أحرف.

إن الأمر المعجب حقا هو أن العرب لم يحرصوا في تلك الفترة المبكرة من تاريخهم على استقامة السطور فحسب، بل حرصوا أيضا على القيمة الجمالية للكتابة ، ففي "كتاب الكتاب يرسم لنا ابن درستويه الطريق إلى تحقيق هذه الغاية فيقول: "ومما يعدل به السطور أن تجعل أعالي لاماتها وكافاتها المنتصبة وطاءاتها متأدية على مقدار واحد غير متفاضلة،

[1] المرجع السابق، ص31-32.
[2] المرجع نفسه ، ص32.

وتجعل أسافل الحروف المعرقة -كالصادات و السينات والنونات والياءات - متساوية بمقدار واحد غير متفاوتة، وكذلك أسافل المعقف كالجيمات والعينات فإنها تسلم بذلك من الاعوجاج ".[1]

أ/ هـ علامات الترقيم : لم يعرف العرب من علامات الترقيم في القرون الأولى للهجرة سوى النقطة .- أو ما يقوم مقامها - كأداة الفصل بين الجمل ويذكر أدولف غورمان أن النساخين العرب قد استعاروا الدائرة (التي نصادفها بأشكال مختلفة في المصحف) من اللغة البهلوية وكانت النقطة عبارة عن دائرة. وقد لاحظ الدكتور الحلوجي أن الدائرة كانت تستخدم مجردة أحيانا، وفي أحيان أخرى يكون بداخلها نقطة. وفي أحيان ثالثة يخرج خط من منتصف الدائرة، أو دائرتان متماستان، وربما كانت النقطة أو العلامة التي داخل الدائرة أو خارجها من صنع القراء لتحديد المكان الذي وقفوا عنده في القراءة، ثم أصبحت تقليدا بين النساخ بعد ذلك تأنقا وتزيداً .وفي المخطوطات المتأخرة نصادف اختفاء الدائرة وظهور النقطة فقط للفصل بين الجمل، ونصادف أيضا في أحيان قليلة وجود فاصلات ونقطتين .[2]

أ/ والاختصارات : كان العرب عادة يختزلون صيغ الأخبار والتحدث (بسبب تكرارها في كتب الحديث والتاريخ على وجه الخصوص) فيكتفون بكتابة "أنا" عوضا عن أخبرنا و"ثنا" أو "نا " عوضا عن حدثنا و "قثنا" عوضا عن: قال حدثنا، و"اه" عوضا عن "انتهى."[3]

أ/زالتصويبات : كان الناسخ إذا أخطأ وتنبه للخطأ في حينه شطبه وكتب الصواب بعده. فضلاً عن ذلك فإن بعض النساخين والطلاب كانوا يراجعون الكتب بعد الفراغ من نسخها لتصحيح ما عساه أن يكون قد وقع فيها من خطأ أو سهو أو تكرار. وكانت الطريقة المثلى للتصحيح هي الطريقة الآنفة الذكر؛ أي الضرب على الخطأ وكتابة الصواب فوقه.ـأما الحك أو الكشط فقد كان مكروها لا سيما في كتب الحديث " لأن فيه تهمة وجهالة في ما كان قد كتب، ولأن زمانه أكثر فيضيع، وفعله أخطر فربما ثقب الورقة .وأفسد ما ينفذ إليه فأضعفها.

فإذا تكرر الحرف أو الكلمة سهوا من الكاتب أبطل الثاني؛ إلا إذا وقعا في آخر السطر، ففي هذه الحالة يضرب على الأول ويستبقى الثاني، فإذا تكرر المضاف إليه أو الموصوف والصفة ونحوهما روعي اتصالهما؛ وذلك بأن يضرب على الأول في المضاف والموصوف، وعلى الآخر في المضاف إليه والصفة، لأن مراعاة الفهم أولى من مراعاة تحسين الصورة في الخط. كذلك كانت الكلمات المنسية تضاف أحيانا في مكانها بين السطور إذا كانت لا تتجاوز كلمة أو كلمتين، وأحيانا أخرى كانت تضاف في مكانها وتذكر مرة أخرى في الهامش الخارجي في مقابل السطر الذي أضيف إليه.

أما إذا كان الكلام المنسي أكثر من أن تتحمله الفراغات الموجودة، فقد كان النظام المتبع في مثل هذه الحالة هو أن يضاف في الحاشية أو الهامش الخارجي: وذلك بأن يخط من موضع سقوطه في السطر خط صاعد معطوف بني السطرين عطفة يسيرة إلى جهة الهامش، وهو ما يعرف بالتخريج على الحاشية أو الملحق[1].

[1] المرجع السابق ، ص34،33.
[2] المرجع نفسه ، ص34.
[3] المرجع نفسه ، ص35.

أ/ح الترقيم : ظل المخطوط العربي بدون ترقيم لأوراقه أو صفحاته حتى نهاية القرن الخامس الهجري تقريباً، ولمّا كان يخشى من انفراط عِقد أوراقه وصعوبة إعادة ترتيبها، ظهرت طريقة كتابة أول كلمة في الصفحة اليسرى من الهامش الأسفل للصفحة اليمنى فيما عرف بالتعقيبات. وفي العصور المتأخرة جرى ترقيم أوراق المخطوط بالورقة وليس بالصفحة .وفي أواخر أيام المخطوطات، وقبيل ظهور الطباعة مباشرة كان المخطوط العربي يرقم بالصفحة.[2]

أ/ي خاتمة المخطوط : تعتبر خاتمة المخطوط العربي جزءاً مهماً منه، ففيه تذكر عبارة تدل على انتهاء النص واسم الناسخ، وفي أحيان قليلة يذكر مكان النسخ، وفى أحيان كثيرة يذكر تاريخ النسخ باليوم والشهر والسنة .وقد تكون السطور الأخيرة في النص مكتوبة على شكل هرم مقلوب .أما إذا كان المخطوط في أكثر من مجلد فتذكر في نهاية كل مجلد عبارة تفيد الربط بالمجلد الذي يليه (انتهى المجلد كذا ويليه المجلد كذا، ويليه المجلد كذا وأوله....).[3]

أ/ك الهوامش : كان الناسخ العربي يحرص على ترك هوامش أربعة، وكانت هذه الهوامش تتماشى مع حجم المخطوط، فكلما كان حجم الكتاب كبيراً كانت الهوامش أكبر. وبمرور الزمن دأب قراء المخطوطات -وخصوصاً النابهون منهم -على كتابة تعليقات وحواشٍ و تقريرات على هوامشها أثناء قراءتهم لها مما يعتبر تأليفاً جديداً .وكلمة حاشية نفسها مأخوذة من هذا المعنى (ما يكتب في هوامش الكتاب أي أطرافه) حتى إذا استقلت هذه الحواشي في كتاب مستقل بذاته كان لها الاسم ذاته .ونصادف ذلك في أواخر المخطوطات بصفة خاصة، وفي أوائل المطبوعات العربية، إذ نصادف كِتاباً أو كتابين في المتن، وكِتاباً أو كتابين على الهامش .[4]

أ/ل التمليكات والإجازات والسَّماعات: نصادف في أول المخطوط - أو آخره - بعض عبارات تفيد مِلكية الكتاب لشخص معين أو لمكتبة معينة، على النحو المعمول به في زماننا، وذلك بالنسبة إلى الكتب المطبوعة، وهذه العبارات تعرف بالتمليكات . ومن المعروف أن نظام التعليم كان يقوم أساساً على أستاذ يشرح كتاباً وتلاميذه يكونون متحلّقين حوله يسمعون منه موضوع وشرح الكتابَ، ولا بدّ من إثبات أن فلاناً قد سمع هذا الكتاب على الشيخ الفلاني، ويكون هذا الإثبات على الكتاب نفسه، ويعرف هذا الأمر بالسماعات .وكذلك لكي يقوم التلميذ بالتدريس في مادة ذلك الكتاب فإنه يجب أن يجاز له القيام بهذا العمل، ولا بد من إثبات ذلك أيضاً على الكتاب نفسه (فيما يعرف بالإجازات) على النحو المعمول به اليوم في رسائل الماجستير و الدكتوراه ،مع مراعاة تغيّر الظروف والأسلوب. وكثيراً ما كانت الصفحة الأولى والصفحة الأخيرة من المخطوطات لا تتسعان لاستيعاب كل السماعات والقراءات والإجازات والمعارضات و التمليكات، وما قد يثبت عليها من فوائد أو نُقول؛ لذلك كانت تلك البيانات تسجل على أوراق منفصلة تضاف في أول المخطوط وآخره، كما هو الحال في نسخة دار الكتب في رسالة الشافعي .وكانت الإجازات تتضمن :اسم المجيز واسم الكتاب وعدد أجزائه وتاريخ الإجازة واسم كاتبها .أما السماعات فكانت تتضمن اسم القارئ وأسماء السامعين والقدْرَ المسموع وتاريخ السماع واسم كاتبه .ولهذه التمليكات والسماعات

---

[1] المرجع السابق ،ص35،36.
[2] ينظر: المرجع نفسه ، ص36 .
[3] المرجع نفسه ، ص36.
[4] المرجع نفسه ، ص37.

والقراءات والإجازات أهمية بالغة بالنسبة إلى من يؤرخون للمخطوط العربي؛ فهي تساعد أولاً على تحديد تاريخ المخطوط (في حالة عدم وجوده)، وهي بعد ذلك تكشف لنا عن قيمته ومدى اهتمام الناس به في عصره وبعد عصره، بل ومدى الثقة به وبمؤلفه، وهي أخيراً تعطينا صورة للحركة العلمية ومدى انتشار الثقافة، بل ومدى عمقها في عصر من العصور.[1]

ب/ الأثر الفني للمخطوط العربي الاسلامي:

ب/أ الصور والرسوم: لقد كانت الصور والرسوم في المخطوطات العربية توضع بعد الانتهاء من آخر غير الناسخ، ذلك أن الصور في بعض المخطوطات العربية تتجاوز المساحة المتروكة لها وتطغى على النص من الأعلى والأسفل .كما وصلتنا مخطوطات فيها مساحات بيضاء تركت للصور و الرسومات، ولكنها لم ترسم.

وجدير بالذكر أن العرب عرفوا الكتب المصورة عن طريق الفرس منذ أوائل القرن الثاني الهجري .فالمسعودي يحدثنا أن كتاباً فارسياً فيه صور سبعة وعشرين من الملوك الساسانيين وجد في خزائن ملوك فارس سنة 313 هـ ونقل لهشام بن عبد الملك من الفارسية إلى العربية .ولا شك أن هذا الكتاب وأمثاله من الكتب الفارسية المصورة التي عرفها العرب في ما بعد، وعلى رأسها كتاب" كليلة ودمنة "قد فتحت أمامهم آفاقاً لزخرفة الكتاب العربي وتزويده بالصور والرسوم . ويبدو أن الكتب العربية المصورة كانت قد كثرت، ووجد لها معجبون يحرصون على اقتنائها قبل أن يبلغ القرن الرابع الهجري نهايته. فلقد ظهرت في المجتمع العربي طبقة جديدة هي طبقة المصورين أو المزوّقين، وكانت تمارس عملها في الكتب وفي غيرها، وبلغت هذه الفئة من الكثرة ومن اهتمام الناس بها درجة مهمة بحيث صنفت الكتب في طبقات أصحابها.[2]

ب/ب زخرفة المخطوطات وتحليتها وتذهيبها : لقد كان تجميل المخطوطات وزخرفتها تقصد لذاتها .وكانت هذه الزخارف في بداية الأمر مجرد خطوط بسيطة لم تلبث أن تطورت إلى رسوم هندسية لها أصول وقواعد، واتخذت أحياناً أشكالاً نباتية في ما عرف بالأرابيسك .أما بالنسبة إلى التذهيب فهو أول ما وجد في المصاحف، وفي مواضع الزخرفة منها على وجه الخصوص، ولم يلبث العرب آن نقلوه إلى الكتب الأخرى وأغرقوا في استخدامه .ولم يقتصر عمل المُذهِّبين على تذهيب صفحات المخطوطات فقط، وإنما تعدى ذلك إلى تذهيب الجلود أيضاً.

ب/ج تجليد المخطوطات: تجلّت مظاهر التأثير بالتجليد المصري في استعمال أوراق البردي المقوّى في تغليف الكتب، وخصوصاً ما كان منها صغير الحجم، بينما ظل الخشب هو المادة التي لا غنى عنها في التجليد. وكانت ألواح الخشب هذه تحلَّى بألوان مختلفة من الزخارف وربما طعّمتْ بالعظم والعاج.

ومع أن صناعة الجلود كانت مزدهرة في مناطق مختلفة من الأرض العربية، وعلى رأسها اليمن وعدن ومصر والطائف؛ فإن الجلد لم يدخل في صناعة التجليد العربية إلا منذ أواخر القرن الثاني على وجه التقريب. ولما جاء القرن الرابع الهجري استحدث المجلِّدون نظام اللسان في الغلاف الجلدي، وكانت وظيفته تغطيه أطراف الأوراق، وتحديد الموضع الذي يقف عنده القارئ أثناء قراءة الكتاب.

[1] المرجع السابق ، ص37، 38.
[2] المرجع نفسه ، ص39،40.

وكان المجلدون العرب يبطنون الكتب من الداخل بالبردي والرق أو الورق، وربما بالغوا في ذلك فبطنوها بالقماش أو الحرير . ولم يكتفِ المجلدون العرب بزخرفة الجلود الخارجية فقط، بل تعدوا ذلك إلى ظهر الجلد الداخلي، فغطوه بزخارفَ لا تقل عن الزخارف الخارجية روعة وجمالاً.[1]

ثانيا: المبادئ العامة لتحقيق المخطوط : ، لزام على الطالب والمحقق أن يعي أن هناك مجموعة من المبادئ العامة التي يجب عليهما التقيد بها، والعمل بهديها، حتى يأتي عمله متقنا ومقبولا[2] . من أهم هذه المبادئ نذكر:

1- **اختيار الباحث لموضوع المخطوط**: والذي يجب أن ينطلق من معرفته . ودراسته الجيدة للعلم الذي يريد تحقيق مخطوط فيه، وميله له، وتختلف ميول الطلبة من علم لآخر.

ثم إن اختيار الباحث لموضوع بحثه هو المدخل الواسع والسليم الذي يدخل منه للعمل بالتحقيق، ويليه خطوات منطقية متسلسلة لتضييق نطاق البحث وتحديده أكثر فأكثر.[3] واختيار المخطوط لابد أن يكون موافقا لرغبة الباحث واختصاصه وخبراته، كما يكون حجمه مناسبا . للمرحلة التي يقدم فيها البحث خاصة إذا كان الباحث بغرض إعداد مذكرة أو رسالة حول تحقيق المخطوط ، لتأتي بعد الاختيار مرحلة الجمع .

2- **الجمع** : إذا أراد باحث ما أن يقوم بتحقيق كتاب مخطوط .. فمن أولى الخطوات التي يجب عملها في هذا الميدان أن يحاول جاهدا جمع النسخ الخطية لهذا الكتاب وهناك عدة طرق لذلك :

(أ) أن يتعرف على فهارس المخطوطات الموجودة في المكتبات العامة ودور الكتب العربية .. والأجنبية .

(ب) البحث في المكتبات الخاصة عن نسخة أيضا .[4] و القصد من ذلك الحصول على نسخ قديمة وصحيحة ، ولا يجوز التهاون في ذلك.[5] فإذا تم جمع النسخ الموجودة من أماكنها المختلفة أو قام بتصويرها عندها تبدأ خطوة أخرى هي الترتيب.

3- **الترتيب** : وذلك بأن يعمل الباحث على ترتيب ما جمعه من نسخ المخطوطة [6]، وترتب النسخ المخطوطة للكتاب الواحد ، من حيث الدرجة.[7] و مراتب النسخ تكون كما يلي:

أ- أحسن نسخة تعتمد للنشر نسخة كتبها المؤلف نفسه ، فهذه هي الأم .

ب - عند العثور على نسخة المؤلف يجب أن نبحث إذا كان المؤلف ألف كتابه على مراحل أو دفعة واحدة، لنتأكد أن النسخة التي بين أيدينا هي آخر صورة كتب المؤلف بها كتابه.

---

[1] المرجع السابق ص40،41.

[2] ينظر: مهدي فضل الله ، أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق ، دار الطليعة، بيروت لبنان ، ط2، 1998، ص 141.

[3] ينظر: يوسف مرعشلي ، أصول كتابة البحث العلمي وتحقيق المخطوطات ، دار المعرفة ـبيروت لبنان، ط1، 2003، ص 2003،ص 232.

[4] عبد الرحمن عميرة ، أضواء البحث والمصادر، جار الجيل، ط6، ص 64. وينظر : رمضان عبد التواب، مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، مطبعة المدني، الناشر مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط6، ص60 .

[5] صلاح الدين المنجد ، قواعد تحقيق المخطوطات ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، ط7،1987، ص 12.

[6] عبد الرحمن عميرة ، أضواء البحث والمصادر، ص64 ،

[7] رمضان عبد التواب، مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين،ص70.

ج- بعد نسخة المصنف تأتي نسخة قرأها المصنف أو قرئت عليه، وأثبت بخطه أنه قرئت عليه.

د- ثم نسخة نقلت عن نسخة المصنف أو عورضت بها وقوبلت عليها .

هـ- ثم نسخة كتبت في عصر المصنف عليها سماعات على علماء .

و- ثم نسخة كتبت بعصر المصنف ، ليس عليها سماعات.

ز - نسخ أخرى كتبت بعد عصر المؤلف. وفي هذه النسخ يفضل الأقدم على المتأخر ، والتي كتبها عالم أو قرئت على عالم.[1]

و قد تعرض حالات، فنصادف نسخة متأخرة صحيحة مضبوطة ، تفضل نسخة أقدم منها ، فيها تصحيف أو تحريف. أو نسخة متأخرة جدا نسخت نسخة جيدة عن نسخة المصنف رأسا أو عن نسخة من عصر المصنف ، أو غير ذلك من الحالات الخاصة. فليكن هدفنا في الجمع إذا لم نحصل على نسخة المصنف ، الحصول على أقرب شكل ، بعيد عن التحريف والتصحيف ، لما تركه المؤلف . ذلك لأنه كلما ابتعد تاريخ المخطوطة عن زمن المؤلف ، زاد فيها على الأغلب التحريف من أيدي الناسخين.

ح - أحيانا نعثر على مخطوطة ليس عليها تاريخ النسخ ، أو أي إشارة تدل على تاريخ كتابتها . يمكن عندئذ تحديد تاريخها بواسطة الخط الذي كتبت فيه، فإن لكل عصر من العصور نوعا من الخط عرف به ، وللطالب أن يكتسب الخبرة والمعرفة بخطوط المخطوطات ، وما يرجع منها إلى كل عصر ، بكثرة الاطلاع على المخطوطات ، أو مراجعة كتابنا –يقول صلاح الدين المنجد- الكتاب العربي المخطوط - الجزء الأول ، النماذج ، أو فهارس مكتبة شستربتي ، فقد ذيل المستشرق اربري مجلداتها بنموذجات من أنواع الخطوط المستخرجة من المخطوطات.

ي- لا يجوز نشر كتاب عن نسخة واحدة إذا كان للكتاب نسخ أخرى معروفة ، كما لا يجوز نشر كتاب عن مخطوطات متأخرة، وفي مكتبات العالم نسخ قديمة منها .لئلا يعوز الكتاب ، إذ نشر ، التحقيق العلمي و الضبط .[2]

ويمكن للمحقق بعد أن يفحص كل نسخ الكتاب ، أو يقرأ وصف الفهارس المختلفة لهذه النسخ ، أن يصنفها في مجموعات تبين تعلق إحداهما بالأخرى ، أو ابتعادها عنها في طريق الرواية ؛ وعندئذ يستطيع أن يصنع ما يسمى بشجرة الرواية ، التي يظهر فيها بوضوح النسخ الأصول والفروع ، أو الأمهات والنسخ الثانوية . ونمثل لذلك فيما يلي بكتاب منه عشر نسخ في مكتبات العالم :

[1] صلاح الدين المنجد ، قواعد تحقيق المخطوطات ، ص13.
[2] ينظر: المرجع نفسه، ص13، 14.

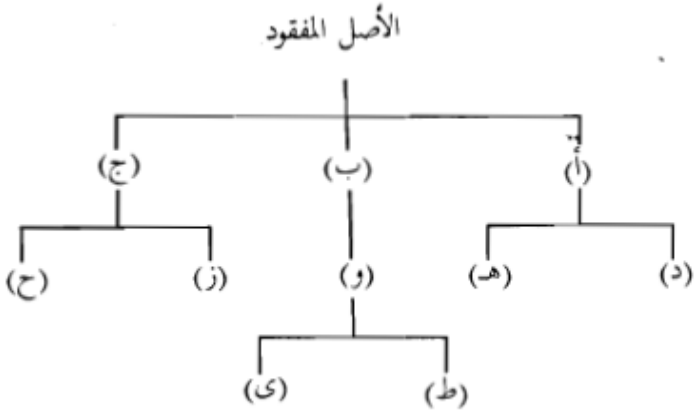

ومن هذه الشجرة يتضح لنا أن النسخ الأمهات هي : (أ) و(ب) و(ج) ، أما باقي النسخ ، فهي نسخ ثانوية منقولة عن هذه الأمهات .

ويعد من النسخ الثانوية كذلك : الشروح المتضمنة للمتون ، وكذلك الاقتباسات في الكتاب عن غيره ، أو اقتباسات غيره منه ؛ فكتاب ككتاب المفصل في النحو ، للزمخشرى ، يعد من نسخه الثانوية ، ما يوجد من متنه في شرح ابن يعيش النحوى له . وكتاب آخر كتاب لحن العوام للزبيدى ، يعد من نسخه الثانوية ما اقتبسه هو عن كتاب سيبويه ، وما نقله عنه الصفدي في كتابه : تصحيح التصحيف وتحرير التحريف.[1] بعد التقيد بهذه المبادئ يبدأ المحقق عمله على عناصر مخطوطه .

ثالثا : عناصر تحقيق : إن الجهود التي تبذل في كل مخطوط يجب أن تتناول البحث – كما ذكرنا في المحاضرة الأولى - في الزوايا التالية : 1- تحقيق عنوان الكتاب2.- تحقيق اسم المؤلف . 3- تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه . 4 - تحقيق متن الكتاب حتى يظهر بقدر الإمكان مقاربا لنص مؤلفه .[2]

1/ تحقيق عنوان الكتاب : ويقصد به توثيق عنوان الكتاب فمما ينبغي تحقيقه والتوثق منه هو عنوان الكتاب على الصورة التي سماها به مؤلفه [3]، إذ أن من خطوات التحقيق التأكد من عنوان الكتاب وضبطه، وذلك لأن المخطوطات تتنوع بالنسبة إلى عناوينها إلى ثلاثة أنواع :

1- ما يوقف على عنوانه الذي وضعه له مؤلفه، إما على صفحته الأولى، أو في مقدمته، أو في خاتمته، أو في غضون الكتاب، وكان مضبوطا كما وضعه مؤلفه .

2 - ما لا يوقف على عنوان له، ويرجع هذا الأسباب التالية : أ. فقدان الورقة الأولى منه ب. خرق موضع العنوان بفعل الأرضة وأمثالها، أو بتلاعب النساخ أو التجار لأغراض في نفوسهم. ج. انطماس العنوان بفعل الرطوبة، أو بالضرب عليه بالحبر من قبل المتلاعبين لغايات في نفوسهم قد تكون تجارية وقد تكون غير ذلك.

[1] رمضان عبد التواب، مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين،ص72،73.
[2] عبد السلام هارون ، تحقيق النصوص ونشرها ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط7، 1997، ص42.
[3] يوسف المرعشلي ، أصول كتابة البحث العلمي وتحقيق المخطوطات ، ص 263.

3- ما يغير عنوانه إلى عنوان آخر للأسباب التالية : أ - الجهل بعنوان الكتاب . ب- تزييف العنوان لغرض نفسي كالحقد وأمثاله، أو تجاري يستهدف من ورائه الربح الأكثر . ج-الخطأ في الاجتهاد لمعرفة الاسم فيوضع العنوان الخطأ ظنا بأنه العنوان الصحيح.[1]

ومن أمثلة طمس عنوان الكتاب كما في كتاب «المكتفي في الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل» للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي (ت 444 ه) فقد جاء على بعض النسخ باسم « الوقوف، وعلى أخرى باسم «الوقف والابتداء وعلى أخرى باسم «الوقف التام والكافي والحسن، أخذا من مقدمة الكتاب [2].

أما من أمثلة تصرف الناسخين أو بعض العلماء عن حسن نية، أو عن جهل، بعناوين بعض الكتب، كما في كتاب العزيز في شرح الوجيز» في فروع الشافعية للإمام أبي القاسم الرافعي، عبد الكريم بن محمد القزويني (ت١٢٣ ه) الذي شرح به كتاب الوجيز في فروع الشافعية ، للإمام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي (٥٠٥ه)، فقد تصرف بعضهم في عنوان الكتاب فقال : (العزيز) هو اسم من أسماء الله تعالى، ولا يجوز أن يسمى به كتاب ، فزاد في أول نسخته كلمة (فتح) فصار اسم الكتاب في نسخته (فتح العزيز) ولكنه جهل أن (العزيز) في اللغة : هو النادر الوجود النفيس ومنه الحديث العزيز، وهو ما رواه راويان أو ثلاثة، جاء في متن البيقونية في مصطلح الحديث:

(عزيز) مزوي اثنين أو ثلاثة (مشهور) مروي فوق ما ثلاثة

وكتب بعض الناسخين على نسخته : (الشرح الكبير على الوجيز) حسب شهرة الكتاب أخذا من مقدمة الكتاب .[3]

ومن **أمثلة الخطإ في عناوين الكتب** ونسبتها إلى غير مؤلفيها ما جاء على كتاب الروضة الندية في شواهد علوم العربية المنسوب لابن هشام الأنصاري النحوي (٧٦١ه) وهو مخطوط في مكتبة برلين - ألمانيا، برقم 6752، وقد أشار إلى هذا الكتاب أكثر من باحث بناء على ما جاء في صفحة العنوان والصفحة الأولى من الكتاب ، وعليه بنى واضعو فهرس مخطوطات برلين، وبعد دراسة الكتاب دراسة فاحصة، تبين ما يلي:

أن الكتاب في حقيقته هو كتاب «الاقتراح في أصول النحو للسيوطي (ت ٩١١ه) بنصوصه حرفية، بدءا من الصفحة الثانية إلى نهاية الكتاب، إلا أن شخصا مرمما وقع الكتاب في يده ناقصا من أول صفحة العنوان والصفحة الأولى فأراد ترميم الكتاب، ولما لم يعلم هويته، ووجده في ثناياه يتكلم عن الشواهد النحوية، رجح أن يكون الاقتراح للسيوطي دون تحقيق منه ومقابلة لنصوصه، فكتب صفحة عنوان وقع عليها: « كتاب الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية تأليف العلامة ابن هشام، وكتب على ظهرها فاتحة للكتاب تختلف في أسلوبها عن أسلوب ابن هشام، وفي خطها عن خط النسخة الأصلية .

[1] ينظر: عبدالهادي الفضلى تحقيق التراث ، مكتبة العلم ، جدة، ط1، 1962،ص139.
[2] يوسف المرعشلي ، أصول كتابة البحث العلمي وتحقيق المخطوطات ، ص 263.
[3] المرجع نفسه ، ص 263-264..

أضف إلى هذا أنه وقع في خطإ لا يقع فيه مثل ابن هشام، وخلاصته: أن السيوطي أشار في مقدمة كتاب «الاقتراح، إلى كتابي ابن الأنباري : لمع الأدلة في أصول النحو والإغراب في جدل الأعراب ؛ ولأن الورقة الثانية من المخطوطه وهي أول النسخة الأصلية - يبدأ وجهها بعبارة: (هذين الكتابين) كتب ذلك المرمم ما بلي : (وبعد، فهذا كتاب ألفته في شواهد التحو... وسميته الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية ، وكان قبلي العلامة ابن جني قد ألف في ذلك كتابين لطيفين، حصر بهما من الفن القلب والعين، فتطلبت هذين الكتابين ...) ليتصل الكلام بعد ذلك من أول الصفحة الثانية.

وقد أخطأ هذا المرمم بنسبة الكتابين إلى ابن جني ، وفي أن موضوعهما شواهد النحو، وغفل أن السيوطي لم يشر في كتابه «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» خلال ترجمته لابن هشام إلى هذا الكتاب ولا إلى أن له مؤلفا في شرح شواهد اللمع، والذي يقرأ الكتاب من أول الورقة الثانية يجده مطابقا بنصوصه حرفيا لكتاب الاقتراح في أصول النحو للسيوطي، وليس الكتاب إلا نسخة منه .[1]

ومن أمثلة اختلاف أسماء الكتاب الواحد ما جاء في مخطوطات كتاب شرح الأبيات المشكلة الإعراب من الشعر، لأبي علي الفارسي النحوي (ت ٣٧٧هـ)، فقد جاء في مقدمه محقق الكتاب الدكتور علي جابر المنصوري : (جاء اسم هذا الكتاب بأشكال مختلفة سواء على ظهر المخطوطة أو في المصنفات الأخرى فقد ذكر باسم : أبيات الإعراب وكتاب الشعر والشعر العضدي، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب من الشعر، ويبدو أن الاسم الأخير هو الاسم الكامل للكتاب، وقد آثرنا هذه التسمية؛ لأنها وردت في كتاب الحجة، للمؤلف أولا، ولأنها أقرب إلى واقع المضمون ثانيا. إن على المحقق أن يوازن بين أسماء الكتاب ثم يختار ما ترجحه القرائن والأدلة .

(تنبيه) قد يحمل اختلاف اسم الكتاب الواحد في فهارس المخطوطات على تعدد ذكره في الفهارس في أكثر من موضع حسب حروف المعجم، فيظن الباحث أنها كتب متعددة للمؤلف، أو قد يظن أنه لا يوجد من كتابه إلا نسخة واحدة، بينما يكون الواقع وجود نسخ أخرى بأسماء مغايرة، فيجب عدم التسرع بالحكم، والتحقق من الأمر بشكل متأن وعلمي بالبراهين والأدلة والبحث والكشف.[2]

ومن الأمثلة لذلك : كتاب (اختلاف الفقهاء)المنسوب للشعراني المخطوط والمحفوظ بدار الكتب بباريس تحت رقم 676 لاحظ عليه الدكتور مصطفى جواد بقوله: «أما الكتاب المنحول الاسم، المسمى (اختلاف الفقهاء) المنسوب إلى الشعراني المصري، فمن أوائل آثار التزوير فيه أن خط التسمية حديث لا يشبه سائر خط الكتاب.

وأنه من يمعن النظر في محتوى الكتاب يجده مجموعا من المجموعات غير المصنفة ولا المبوبة، فليس فيه فقه حسب فضلا عن أن الشعراني لم يكن فقيها، وإنما كان فيه أخبار وأشعار ونكت أدبية ومجالس ومناظرات فقهية ونجد أيضا أن

[1] المرجع السابق ، ص 265.
[2] المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

المؤلف يذكر أسماء المتناظرين تارة تصريحا وتارة تلميحا ففي التلميح يقول وقال حنبلي، يعني نفسه، وبهذا علمنا أنه من فقهاء الحنابلة . ويذكر في موضع آخر أنه كان يعظ في محلة من محال شرقي بغداد تسمى الظفرية)، وهي المعروفة اليوم بمحلة الشيخ عمر السهروردي. ونجد في آخره أن ناسخه يسمى (عفيفا) وأن تاريخ نسخه هو أواسط القرن السادس للهجرة

ومن المعلوم أن الشعراني كان من أهل القرن العاشر للهجرة، فكيف يؤلف كتابا يكون ناسخه من أهل القرن السادس، أي قبل أن يولد الشعراني . فما السبيل إلى معرفة المؤلف، ومعرفة اسم الكتاب ؟؟.[1]

هو أن علمنا بتراجم الفقهاء الحنابلة المشاهير واطلاعنا على سير وعاظهم الذين ألفوا ودونوا مجالس المحاضرات والمناظرات يقفاننا على (أبي الوفاء على بن عقيل البغدادي الظفري) نسبة إلى محلة الظفرية المذكورة، المتوفى سنة ٥١٣هـ فيحسن لنا استرجاع نسبة الكتاب إليه.

ثم نبحث عن أسماء تأليفه فنرى بينها كتابة اسمه (الفنون)، ونجد في وصفه أنه مجموع لعدة فنون إسلامية، وأنه قد عني بجمعه وتأليفه منذ صباه إلى آخر عمره، وإن عدة مجلداته تزيد على أربعمائة مجلد على أحد الأقوال، فهذا المجلد تنطبق صفته على صفة مجلد من تلكم المجلدات وقد ذكر في مجلة (المكتبة البغدادية (العدد 13 لعام ١٩٩٨) إن الكتاب المذكور نشر في مجلة المعهد الفرنسي للدراسات الشرقية بدمشق بعددها لعام 1967م. باسم (الجدل على طريقة الفقهاء) وبتحقيق جورج مقدسي.[2]

وكما نلاحظ فإن تحقيق العنوان ليس بالأمر الهين، [3] لأن المحقق سيعمل على إيجاد حلول للمعضلات العنوان التي صادفته ، ومن بين هذه المعضلات وحلولها:

* قد يكون المؤلف نفسه كتب كتابه أكثر من مرة، وسماه بأسماء مختلفة، في كل مرة اسما، فانتشر عنه في حياته بأسماء متعددة، وفي هذه الحالة يجب دراسة تاريخ تأليف المؤلف للكتاب، للوقوف على الكتابة الأخيرة التي مات عنها المؤلف، ومعرفة اسمها النهائي المعتمد منه .[4]

*عند فقد الورقة الأولى منها. يحتاج المحقق في الحالة إلى إعمال فكره في ذلك بطائفة من المحاولات التحقيقية ، كأن يرجع إلى كتب المؤلفات كابن النديم ، أو كتب التراجم ، أو أن يتاح له الظفر بطائفة منسوبة من نصوص الكتاب مضمنة في كتاب آخر ، أو أن يكون له إلف خاص أو خبرة خاصة بأسلوب مؤلف من المؤلفين وأسماء ما ألف من الكتب ، فتضع تلك الخبرة في يده الخيط الأول للوصول إلى حقيقة عنوان الكتاب .

[1] عبدالهادي الفضلى تحقيق التراث ، مكتبة العلم ، جدة، ط1، 1962،ص140..
[2] المرجع نفسه ، ص141.
[3] ينظر: عبد السلام هارون ، تحقيق النصوص ونشرها، ص43.
[4] يوسف المرعشلي ، أصول كتابة البحث العلمي وتحقيق المخطوطات ،ص 263-264..

*عند انطماس العنوان أو الانطماس الجزئي لعنوان الكتاب مما يساعد كثيرا على التحقق من العنوان الكامل متى وضح معه في النسخة اسم المؤلف ، فإن تحقيقه موكول إلى معرفة ثبت مصنفات المؤلف وموضوع كل منها متى تيسر ذلك .

* يثبت على النسخة عنوان واضح جلى ولكنه يخالف الواقع إما بالتزييف المتعمد فيكون بمحو العنوان الأصيل للكتاب وإثبات عنوان لكتاب آخر أجل قدرا منه ليلقى بذلك رواجا ، أو يكون ذلك مطاوعة لرغبة أحد جماع الكتب . وقد ينجح المزيف نجاحا نسبيا بأن يقارب ما بين خطه ومداده وخط الأصل ومداده ، فيجوز هذا على من لا يصطنع الحذر والريبة في ذلك .

و أما التزييف الساذج فمنشؤه الجهل ، فيضع أحد الكتاب في صدر الكتب الأغفال عنوانا يخيل إليه أنه هو العنوان الأصيل .[1]

وفي جميع هذه الحالات يجب على المحقق دراسة العنوان دراسة متأنية فاحصة ، ليصل إلى الصواب في ذلك، ومما يساعده على ذلك: ١- قراءة الكتاب، إذ ربما بعثر على أسمه في غضون سطوره. . ٢ - الرجوع إلى فهارس الكتب وكتب التراجم والطبقات.[2]

2/ تحقيق اسم المؤلف:

ويقصد به ضبط اسم المؤلف، إذ يجب على المحقق أيضا التأكد من اسم المؤلف وضبطه قبل البدء بالعمل فقد نجد في بعض المخطوطات وقوع غلط في اسم المؤلف، وينتج هذا عن أحد السببين التاليين :

(أ) اشتباه اسم المؤلف واسم أبيه باسم مؤلف آخر.

ب) اتفاق مؤلفين بالكنية أو اللقب أو الشهرة.[3]

إن كل خطوة يخطوها المحقق لابد أن تكون مصحوبة بالحذر ، فليس يكفي أن نجد عنوان الكتاب واسم مؤلفه في ظاهر النسخة أو النسخ لنحكم بأن المخطوطة من مؤلفات صاحب الاسم المثبت ، بل لابد من إجراء تحقيق علمي يطمئن معه الباحث إلى أن الكتاب نفسه صادق النسبة إلى مؤلفه .

وأحيانا تفقد النسخة النص على اسم المؤلف ، فمن العنوان يمكن التهدي إلى ذلك الاسم ، بمراجعة فهارس المكتبات ، أو كتب المؤلفات ، أو كتب التراجم التي أخرجت إخراجا حديثا وفهرست فيها الكتب ، كمعجم الأدباء لياقوت ، وإنباه الرواة للقفطي ، أو غير ذلك من الوسائل العلمية .

على أن اشتراك كثير من المؤلفين في عنوانات الكتب يحملنا على الحذر الشديد في إثبات اسم المؤلف المجهول ، إذ لا بد من مراعاة اعتبارات تحقيقية ، ومنها المادة العلمية للنسخة ، ومدى تطويعها لما يعرفه المحقق عن المؤلف وحياته العلمية وعن

[1] ينظر: عبد السلام هارون ، تحقيق النصوص ونشرها، ص43.
[2] يوسف المرعشلي ، أصول كتابة البحث العلمي وتحقيق المخطوطات ،ص 263-264..
[3] المرجع نفسه ، ص 266.

أسلوبه وعن عصره .[1] والمحقق إذا عثر على طائفة معقولة من الكتب منسوبة إلى مؤلف معين في نقل من النقول ، كان ذلك مما يؤيد ما يرجحه أو يقطع به في ذلك .

وأحيانا تدل المصطلحات الرسمية في الكتاب على ما يوجهنا إلى تعيين عصر المؤلف ، يظهر ذلك لمن قرأ شيئا من هذه المصطلحات في صبح الأعشى للقلقشندي ، والتعريف بالمصطلح الشريف لابن فضل الله العمري .

وقد يعتري التحريف والتصحيف أسماء المؤلفين المثبتة في الكتب ، فالنصري قد يصحف بالبصري، والحسن بالحسين ، والخراز بالخزاز ، وكل أولئك يحتاج إلى تحقيق لا يكتفي فيه بمرجع واحد ، فقد يكون ذلك المرجع فيه عين ذلك التصحيف أو تصحيف آخر أقسى منه ، فليس هنا بد من اجتلاب الطمأنينة في ذلك بالبحث العلمي الواسع .

وما قيل في تزييف العناوين يقال أيضا في تزييف أسماء المؤلفين ، لذلك لم يكن بد من أن يتنبه المحقق لهذا الأمر الدقيق .[2]

ومن الأمثلة على ذلك : ا - كتاب «معاني الحروف، الذي نشره الدكتور رمضان عبد التواب سنة ١٣٨٩ هـ/ 1969م منسوبا إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) فقد ذكره الدكتور رمضان ششن في كتابه : «نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا» 409/1ونص على أن هذا الكتاب هو من تأليف الخليل بن أحمد بن أبي عبد الله (ت٣٧٩هـ) فالاشتباه الواقع جاء من المشابهة الواقعة في الاسم الأول والثاني، وكان على المحقق دراسة نسبة الكتاب للخليل بن أحمد الفراهيدي من مصادر الترجمة وفهارس المكتبات، ومن أين زيدت كلمة الفراهيدي، ومن الذي زادها ؟ .

٢- جاء في معجم الأدباء» لياقوت الحموي في ترجمة أحمد بن شقير النحوي (ت هـ٣١٧) ما نصه : (قرأت في كتاب ابن مسعد: أن الكتاب الذي ينسب إلى الخليل ويسمي: «الجمل» من تصانيف ابن شقير هذا، قال يقول فيه : النصب على أربعين وجها ...).[3]

وهناك مصادر لدراسة المؤتلف والمختلف، ومشتبه الأسماء والنسب، منها: .. - الأسامي والكنى. لأحمد بن حنبل (ت 241 هـ).

٢ - الكني. للبخاري محمد بن إسماعيل صاحب الصحيح، (ت256هـ) وهو - الجزء الأخير من التاريخ الكبير له.

٣ - الكنى والأسماء . لمسلم بن الحجاج النيسابوري، صاحب «الصحيح (ت261 هـ).

4 - الأسماء والكني، لأبي بشر، محمد بن أحمد الدولابي (ت٣٢٠هـ) .[4] مصادر مهمة تساعد المحقق في لإثبات اسم ملف المخطوطة .

3/ تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه :

ليس بالأمر الهين أن نؤمن بصحة نسبة أي كتاب كان إلى مؤلفه، ولا سيما الكتب الخاملة التي ليست لها شهرة، فيجب أن نعرض هذه النسبة على فهارس المكتبات والمؤلفات الكتبية، وكتب التراجم؛ لنستمد منها اليقين أن هذا الكتاب صحيح الانتساب.[5]

---

[1] عبد السلام هارون ، تحقيق النصوص ونشرها، ص44

[2] المرجع نفسه ، ص44،45.

[3] يوسف المرعشلي ، أصول كتابة البحث العلمي وتحقيق المخطوطات، ص 266

[4] المرجع نفسه ، ص 266.-269.

[5] عبد السلام هارون ، تحقيق النصوص ونشرها، ص45، وينظر: عبد المجيد دياب ، تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره ،دار المعارف ، القاهرة ، ط2، ص137.

وقديما تكلم الناس في كتاب العين المنسوب إلى الخليل . وقد ساق السيوطي في المزهر نصوص العلماء وأقوالهم في القدح في نسبة هذا الكتاب ، ويكادون يجمعون أن الخليل وضع منهجه ورسمه ، وأن العلماء حشوه من بعده .

وقد ذكر السيرافي في كتابه أخبار النحويين البصريين أن الخليل « عمل أول كتاب العين ». .والذي نبه العلماء إلى ذلك دراستهم للكتاب ، وتأديهم إلى أن مثل هذا التأليف لا يصح أن ينسب إلى رجل قارب الغاية في الفضل مثل الخليل. فمعرفة القدر العلمي لمؤلف مما يسعف في التحقق بنسبة الكتاب .

على أن بعض المؤلفين تتفاوت أقدارهم العلمية وتختلف اختلافا ظاهرا بتفاوت أعمارهم ، وباختلاف ضروب التأليف التي يعالجونها ، فنجد المؤلف الواحد يكتب في صدر شبابه كتابا ضعيفا ، فإذا علت به السن وجدت بونا شاسعا بين يوميه . وهو كذلك يكتب في فن من الفنون قويا متقنا ، على حين يكتب في غيره وهو من الضعف على حال . فلا يصح أن يجعل هذا القياس حاسما باطراد ، في تصحيح نسبة الكتاب .[1]

وتعد الاعتبارات التاريخية من أقوى المقاييس في تصحيح نسبة الكتاب أو تزييفها ، فالكتاب الذي تحشد فيه أخبار تاريخية تالية لعصر مؤلفه الذي نسب إليه، جدير بأن يسقط من حساب ذلك المؤلف. ومن أمثلة ذلك كتاب نسب إلى الجاحظ المتوفي سنة 255هـ وعنوانه : « كتاب تنبيه الملوك والمكايد » منه صورة بدار الكتب المصرية تحت رقم 2345أدب ومن أبوابه : « لكن من مكايد كافور الإخشيد ومكيدة توزون بالمتقي بالله » وحياة الأول بين سنتى ٢٩٢ و ٣٥٧ هـ والثاني بين ٢٩٧ و ٣٥٧ هـ وهذا كله بعد وفاة الجاحظ بعشرات السنين كما ترى . كما أن دارس أسلوب الكتاب يحكم لأول وهلة بأن الجاحظ بريء منه وإنما حمل عليه حملا.[2]

4 - **تحقيق متن**: ومعناه أن يؤدي الكتاب أداء صادقا كما وضعه مؤلفه كما وكيفا بقدر الإمكان ، فليس معنى تحقيق الكتاب أن نلتمس للأسلوب النازل أسلوبا هو أعلى منه ، أو تحل كلمة صحيحة محل أخرى صحيحة بدعوى أن أولاهما أولى مكانها ، أو أجمل ، أو أوفق ، أو ينسب صاحب الكتاب نصا من النصوص إلى قائل وهو مخطئ في هذه النسبة فيبدل المحقق ذلك الخطأ ويحل محله الصواب ، أو أن يخطئ في عبارة خطأ نحويا دقيقا فيصحح خطأه في ذلك ، أو أن يوجز عباراته إيجازا مخلا فيبسط المحقق عبارته بما يدفع الإخلال ، أو أن يخطئ المؤلف في ذكر علم من الأعلام فيأتي به المحقق على صوابه .[3]

وقد وجدت –يقول عبد السلام هارون - الأزهري صاحب التهذيب يذكر في مقدمة معجمه أبا عمرو الشيباني أنه إسحاق بن مراد ، فحدثتني نفسي أن أصححه بمرار كما هو معروف متيقن من كتب التراجم ، ولكني وجدت أن القدماء قد سجلوا عليه هذا الخطأ قديما ، وأنهم وجدوا ذلك بخط الأزهرى ،وبذلك لم تكن لي مندوحة من أن أبقى الاسم على خطئه كما هو.[4]

---

[1] عبد السلام هارون ، تحقيق النصوص ونشرها،45،46.

[2] المرجع نفسه ، ص 46عبد المجيد دياب ، تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره ،دار المعارف ، القاهرة ، ط2، ص137.

[3] عبد السلام هارون، المرجع نفسه ، ص 46،47.

[4] المرجع نفسه ، ص47.

ووجدت ابن إسحاق في السيرة يلقب أسماء بنت أبي بكر بذات النطاق ، وعهدى وعهد الناس بها أنها « ذات النطاقين » فهممت - ولم أفعل - أن أجعلها : ذات النطاقين ، ولكني لم ألبث أن وجدت ابن هشام يعقب على ذلك بقوله : « وسمعت غير واحد من أهل العلم يقول : ذات النطاقين . وتفسيره أنها لما أرادت أن تعلق السفرة شقت نطاقها باثنين ، فعلقت السفرة بواحد وانتطقت بالآخر». فلم يبدل ابن هشام « ذات النطاق » أمانة منه وحفاظا على النص ، مع شهرة اللقب الثاني وورود حديث : « أبدلك الله بنطاقك هذا نطاقين في الجنة .[1]

فليس تحقيق المتن تحسينا أو تصحيحا ، وإنما هو أمانة الأداء التي تقتضيها أمانة التاريخ ، فإن متن الكتاب حكم على المؤلف ، وحكم على عصره وبيئته ، وهي اعتبارات تاريخية لها حرمتها ، كما أن ذلك الضرب من التصرف عدوان على حق المؤلف الذي له وحده حق التبديل والتغيير .[2]

وإذا كان المحقق موسوما بصفة الجرأة فأجدر به أن يتنحى عن مثل هذا العمل، وليدعه لغيره ممن هو موسوم بالإشفاق والحذر . إن التحقيق نتاج خلقي ، لا يقوى عليه إلا من وهب خلتين شديدتين : الأمانة والصبر ، وهما ماهما ؟

وقد يقال : كيف نترك ذلك الخطأ يشيع ، وكيف تعالجه ؟فالجواب أن المحقق إن فطن إلى شيء من ذلك الخطأ نبه عليه في الحاشية أو في آخر الكتاب وبين وجه الصواب فيه . وبذلك يحقق الأمانة ، ويؤدي واجب العلم .[3]

خطر تحقيق المتن : عرفت إذن أن التحقيق أمر جليل ، وأنه يحتاج من الجهد والعناية إلى أكثر مما يحتاج إليه التأليف ، وقديما قال الجاحظ: (ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفا أو كلمة ساقطة ، فيكون إنشاء عشر ورقات من حر اللفظ وشريف المعاني ، أيسر عليه من إتمام ذلك النقص حتى يرده إلى موضعه من اتصال الكلام).[4]

الخلاصة : مع تعدد عناصر التحقيق تزيد مسؤولية الاجتهاد على عاتق المحقق. لكن الفهارس والعامل التاريخي كفيلان بتهوين مشقات هذا العمل ، الذي أكثر ما يتجلى في تحقيق المتن.

[1] عبد السلام هارون ، تحقيق النصوص ونشرها، ص47.
[2] المرجع نفسه ، ص47،48.
[3] المرجع نفسه ، ص48.
[4] المرجع نفسه ، ص52،53.